

Distr.: General
10 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة

عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

أود إعلامكم بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قدمت
ترشحها لإعادة انتخابها في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١
في الانتخابات المزمع إجراؤها في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ خلال الدورة الثانية والستين
للجمعية العامة.

وتجدون طيه نسخة من التعهدات والالتزامات الطوعية للمملكة المتحدة
(انظر المرفق).

(توقيع) جون ساورز



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

حملة المملكة المتحدة لإعادة انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان التعهدات والالتزامات في مجال حقوق الإنسان

١ - الالتزام بالعمل في إطار شراكة لتعزيز حقوق الإنسان في صميم الأمم المتحدة

- ١' ستواصل المملكة المتحدة العمل لتعزيز مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتشجيع الطابع العالمي لأعماله كافة وشفافيتها وموضوعيتها.
- ٢' ستواصل المملكة المتحدة دعم الإسهام الفريد الذي تقدمه اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ٣' تؤكد المملكة المتحدة من جديد الالتزام المنبثق عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتعميم مراعاة حقوق الإنسان.
- ٤' المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل على قيام المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني بمواصلة تقديم مساهمات فعالة.
- ٥' ستواصل المملكة المتحدة العمل بروح من الانفتاح والتشاور والاحترام للجميع لإقامة حوار وتعاون حقيقيين.

٢ - الالتزام بمواصلة دعم هيئات الأمم المتحدة

- ١' ستواصل المملكة المتحدة دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإضافة إلى مساهمتنا في الميزانية العادية، تساهم المملكة المتحدة بتمويل متعدد السنوات وغير مخصص لأهداف محددة. ونحن نتبرّع حاليا بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه استرليني سنويا في إطار اتفاق مؤسسي مدته ٣ سنوات.
- ٢' ستواصل المملكة المتحدة التعاون التام مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عبر توجيه دعوة دائمة إلى جميع الهيئات الخاصة. وستواصل السعي للوفاء بجميع واجباتها إزاء هيئات رصد المعاهدات التابعة للأمم المتحدة وفاء تاما.

٣' ستواصل المملكة المتحدة تقديم دعمها المؤسسي الطوعي لهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الدعم للهيئات التي يساهم عملها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل أفضل. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تقدّم وزارة التنمية الدولية أكثر من ١٥٠ مليون جنيه استرليني كتمويل أساسي لوكالات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تقدّم في الفترة نفسها تمويلاً لبرامج خاصة تروّج لإنفاذ حقوق الإنسان ومن بينها: البرنامج العالمي للإجراء ٢ (٣٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني)؛ وبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعني بالحقوق والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٦٠ ٠٠٠ جنيه استرليني)؛ وبرنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والسلام والأمن (حوالي ١,٥ مليون جنيه استرليني)؛ وحملة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٧٥٠ ٠٠٠ جنيه استرليني).

٣ - الالتزام بالعمل لإحراز تقدّم في مجال حقوق الإنسان دولياً

١' ستواصل المملكة المتحدة تشجيع التصديق على صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وتشجيع الحكومات على تطبيقها بنجاح عبر برامج إنمائية وبرامج مساعدة أخرى.

٢' وإقراراً منها بأنّ مسألتَي التنمية وحقوق الإنسان مترابطتان وتعزز إحداهما الأخرى، ستواصل المملكة المتحدة دعم الاستراتيجيات الإنمائية التي تنفذها البلدان والتي تتضمن مسائل حقوق الإنسان. وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتسعى جاهدة لتشجيع التنمية المستدامة والحد من الفقر. ونحن نرمي إلى إقامة شراكات فعالة مع الحكومات استناداً إلى التزام مشترك بالقيام بما يلي: الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ واحترام حقوق الإنسان وغيرها من الواجبات الدولية؛ وتعزيز الإدارة والمساءلة على الصعيد المالي.

٣' وستواصل المملكة المتحدة العمل على النهوض بمسائل حقوق الإنسان وتطوير الأفكار وبناء توافق الآراء على الصعيد الدولي. وعلى سبيل المثال:

- حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنف المستند إلى نوع الجنس. وتسترشد الأعمال الجارية على الصعيد المحلي بخطط العمل المعنية بالعنف المتربّي والعنف والاعتداء الجنسيين والاتجار بالنساء والزواج القسري؛

وباستراتيجية وطنية معنية بمكافحة البغاء. وأصدرت رابطة رؤساء أجهزة الشرطة مؤخرا مشروع استراتيجية لمكافحة العنف المرتبط بالشرف وخطوة عمل لفترة سنتين تحدد مقترحات ترمي إلى تحسين رد فعل الشرطة على العنف المرتبط بالشرف. بما في ذلك جرائم الشرف وتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى. وعلى الصعيد الدولي، تبقى المملكة المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذا كاملا، وهي واحدة من الدول القليلة الأعضاء في الأمم المتحدة التي أعدت خطة عمل وطنية لتنفيذه.

• **التعذيب:** المملكة المتحدة ملتزمة بمكافحة التعذيب أيا كان مكان وزمان حصوله. فعلى الصعيد المحلي، من المتوقع أن تُستحدث خلال عام ٢٠٠٨ آلية المملكة المتحدة الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب. وسواصل على الصعيد الدولي، تشجيع التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري وتقديم المساعدة للحكومات لتطبيقهما بنجاح. وتدعم المملكة المتحدة اللجنة الفرعية المعنية بالبروتوكول الاختياري دعما كاملا، وستواصل توفير الدعم والمساعدة لها عند الاقتضاء.

• **أشكال الرق المعاصرة:** المملكة المتحدة ملتزمة باستخلاص العبر من ماضيها وبمكافحة الرق المعاصر. وقد تعهدنا بالتبرع بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني لنصب تقيمه الأمم المتحدة لضحايا تجارة الرقيق، وأدى إلى إنشاء منصب جديد لمقرر خاص تابع للأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان معني بأشكال الرق المعاصر في عام ٢٠٠٧. وانضمت المملكة المتحدة إلى موقعي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر، وأطلقت خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالبشر في آذار/مارس ٢٠٠٧. ونحن ملتزمون بتنفيذ هذه الإجراءات تنفيذا كاملا ونعتزم التصديق على الاتفاقية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. ونحن نضطلع بدور رائد في مناهضة الاتجار بالبشر داخل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك قيادة مبادرة بهذا الشأن. وهذه المبادرة مرتبطة بعملية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تقودها الشرطة، بوشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ولا تزال جارية. وحتى الآن، أدت هذه العملية إلى اعتقال أكثر من ٣٠٠ شخص، وتفتيش أكثر من ٦٠٠ مبنى. وصُودر أكثر من ٤٠٠٠٠٠ جنيه استرليني نقدا في إطار عدد من التحقيقات الجارية بشأن غسل الأموال. ويضطلع مركز المملكة المتحدة المعني بالاتجار بالبشر

المنشأ عام ٢٠٠٦ بدور أساسي في هذه العملية. وتقدم المملكة المتحدة الدعم الكامل للمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق المعاصر التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقد اضطلعت بدور فاعل في منتدى فيينا في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

• **الحق في التعليم:** أعلنت حكومة المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٦ أنها ستنفق ٨,٥ بلايين جنيه استرليني لدعم التعليم خلال السنوات العشر القادمة، وذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بشكل أساسي. وسيوفر هذا الالتزام الطويل الأجل للحكومات تمويلا مضمونا يمكنها الاعتماد عليه في وضع خطط استثمار طموحة لفترة ١٠ سنوات لتحقيق أهدافها في مجال التعليم. ويمثل تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم أحد محاور التركيز الأساسية للمملكة المتحدة.

• **الصحة:** إن المملكة المتحدة ملتزمة باحتواء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء التدريجي على انتشارهما، وهي تحدد احتياجات الجماعات الأكثر تعرضا للإصابة بهما بحسب أولوية كل منها. والمملكة المتحدة هي ثاني أكبر جهة مانحة لمكافحة الإيدز في إطار اتفاقات ثنائية، وقد تعهدت بدفع ١,٥ بليون جنيه استرليني خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ سيُنفق نحو ١٠ في المائة منها على برامج تعنى بالأطفال.

• وستواصل المملكة المتحدة إشراك قطاع الأعمال التجارية كقوة إيجابية لتعزيز حقوق الإنسان عبر عمله الريادي بشأن ترسيخ المسؤولية الاجتماعية للشركات. والاستراتيجية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، الصادرة عن وزارة الخارجية والكونولث في شباط/فبراير ٢٠٠٧، تؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة للمبادرات الطوعية التي يقوم بها أصحاب المصلحة المتعددون بما في ذلك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وللمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان.

• وتعمل المملكة المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان في علاقاتنا الدولية. ونحن ملتزمون بالقيم الأساسية للكونولث، بما فيها التسامح والاحترام والديمقراطية والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون. وسنواصل العمل مع شركائنا في الكونولث لتبادل أفضل الممارسات والاستفادة من خبرة زملائنا أعضاء الكونولث وتراثهم. ونحن نتحاور أيضا

مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، لتشجيع إدراج حقوق الإنسان في أعمالها.

٤ - الالتزام بالتقييد بأعلى معايير حقوق الإنسان في الداخل

١' ستسعى حكومة المملكة المتحدة للمضي في التنفيذ الكامل لجميع ما عليها من واجبات بمقتضى العهود والاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية الدولية التي هي طرف فيها.

٢' وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة بمعالجة مسألتي عدم المساواة والتمييز لكفالة تمكين كل فرد من تحقيق أقصى طاقاته عبر تمتعه بتكافؤ الفرص وتساوي الحقوق والمسؤوليات. فعلى سبيل المثال:

- ونحن ملتزمون بتحديث التشريعات البريطانية المتعلقة بالمساواة لتصبح مشروع قانون متعلقا بالمساواة، وذلك عبر جمع التشريعات المناهضة للتمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الإعاقة أو الدين أو المعتقد أو الميول الجنسية. كما أجرت الحكومة مشاورات بشأن احتمال اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق الحماية من التمييز على أساس العمر لتشمل توفير السلع والخدمات. وقد بدأت اللجنة الجديدة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان أعمالها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كجهة ريادية مستقلة وذات نفوذ للحد من عدم المساواة والقضاء على التمييز وحماية حقوق الإنسان وتعزيز العلاقات الحسنة بين الأفراد.

- وكانت المملكة المتحدة من أوائل البلدان التي وقعت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونحن ملتزمون بالتصديق عليها بدون أي تأخير لا مسوغ له.

- وقد وضعت الحكومة، عبر استراتيجيتها الممتدة لفترة ثلاث سنوات والمخصصة لرفع مستوى المساواة بين الأعراق والتلاحم بين السكان ("تحسين الفرص، تعزيز المجتمع")، تدابير عملية لتحسين توفير الفرص للجميع والمساعدة على كفالة ألا يشكل الأصل العرقي أو الإثني لشخص ما عائقا أمام نجاحه. واستشرافا للمستقبل، ومن أجل تخفيف حدة عدم المساواة التي يعاني منها الأشخاص المنتمون إلى أقليات عرقية أدرجت الحكومة التزامات في أهدافها الرئيسية المتعلقة بالخدمة العامة لفترة السنوات الثلاث القادمة، وذلك

في مجالات مثل فرص العمل والتعليم والصحة ونظام العدالة الجنائية. وما هذه الأهداف والأموال التي ستخصص لها إلا دليل على التزام الحكومة المتواصل بوضع حد لعدم المساواة.

• وفي الحالات التي نقلت فيها مسؤولية هذه القضايا إلى أيرلندا الشمالية أو حينما تتعلق مسائل معينة بما تحديدا، سنعيد النظر أيضا في التشريعات المتعلقة بعدم المساواة إضافة إلى دعمنا اللجان المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان والمفوضين المعنيين بالأطفال والشباب والضحايا والناجين.

‘٣’ وما زالت حماية حقوق الأطفال تشكل أولوية متقدمة من أولويات حكومة المملكة المتحدة وإدارتها المخولة. ولقد وضعنا مجموعة كبيرة من التشريعات تساعد أيضا على تكريس رفاه الأطفال في القانون. وأدى إدراج مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في تلك التشريعات إلى خلق إطار وطني فعال لدعم النتائج الإيجابية التي يتم التوصل إليها لصالح الأطفال. ونواصل زيادة تركيزنا على احتياجات الأطفال وأسرههم بطريقة شاملة ومتكاملة، بما يكفل لكل طفل أن يبدأ حياته على أفضل الأسس الممكنة ويتلقى ما يحتاجه من دعم وحماية لتحقيق أقصى طاقاته. وأنشأنا مكاتب لمفوضين معنيين بالأطفال والشباب في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

‘٤’ وستمضي المملكة المتحدة في تحقيق الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان بروح من التشاور والانفتاح والمساءلة. ولهذا الغرض، سنواصل بمهمة اللجوء إلى خبرة المجتمع المدني وتجاربه، وسنبقى نتحاور مع المنظمات غير الحكومية والبرلمان بشأن ما نضطلع به من أعمال في مجال حقوق الإنسان.